العلاقات الامريكية - التركية للمدة (2009-2016)

أ.م.د. إنعام عبد الرضا سلطان(*)

الملخص

مع انتهاء الحرب الباردة ارتبطت العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا بالتفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية في منطقة الشرق الاوسط وفي القارة الاوربية والتطورات الحاصلة على الساحة الداخلية والاقليمية والدولية أدى الى ان تكون العلاقات بين الجانبين نموذجاً مثالياً للعلاقات القائمة على الاعتمادية المتبادلة حيث تميزت العلاقات على مدى المراحل التي مرت بها بوجود مظاهر التعاون التي غلبت على مظاهر الصراع والتوتر في بعض القضايا وذلك لأدراك كل طرف حاجته للطرف الآخر.

Abstract :- US-Turkish relations (2009-2016) With the end of the Cold War, relations between the two sides have been linked to the political, economic, military and security interactions in the Middle East and the European continent and the developments in the internal, regional and international arena have led to US-Turkish relations being an ideal model for relations based on mutual interdependence . characterized the relations over the sieges experienced by the existence of manifestations of cooperation, which dominated the manifestations of conflict and tension in some issues, in order to recognize each party's need for the other.

(*) كلية الاعلام، جامعة بغداد.

المقدمة:-

لقد مرت العلاقات التي جمعت الولايات المتحدة الامريكية وتركيا بمراحل عدة أصطبغت بصفة الوضع الدولي السائد في كل مرحلة من هذه المراحل وتأثرت بطبيعة القضايا البازغة والمواقف المتخذة تجاهها. فكانت هناك حاجة متبادلة لأبقاء التقارب بالاخص أن لتركيا توجهات كبيرة نحو الشرق والغرب تطمح ان تساعدها الولايات المتحدة في الوصول اليها وتبني دور اقليمي ودولي في المستقبل.

أهمية البحث:-

تتجلى أهمية الدراسة بفائدة نظرية عامة ،أذ انها تحاول ان تقدم تحليلاً واقعياً بخصوص العلاقات ما بينالولايات المتحدة الامريكية وتركيا وأثر أحدهما في الآخر ،نظراً لما تمثله حركة التفاعلات بينهما من عوائد على مستوى التفاعل في منطقة تعد من أهم مناطق العالم وأكثرها أضطراباً وهي الشرق الاوسط.

وتنبع أهمية الدراسة من خلال تحقيقها جملة أهداف أبرزها:-

1. تحاول الدراسة الكشف عن أهم المتغيرات المؤثرة في تلك العلاقة وأهم القضايا التي طغت على هذه العلاقات من خلال تتبع بيئة التفاعل وتداعيات تطور الاحداث التي جرت في هذه البيئة.

2. تحاول الدراسة أن تعطي صورة مستقبلية عن تطور العلاقات الامريكية التركية في بعض الجوانب ذات المصالح المشتركة.

فرضية البحث :-

تنطلق فرضية الدراسة من ان العلاقات الامريكية التركية لا تسير في الساحة الدولية بمفردها ، بل أنها تؤثر وتتأثر بالتفاعلات الداخلية والاقليمية والدولية وعليه فان الأدراك المتبادل بين الطرفين وأهمية الدور الذي يؤديه كل طرف أزاء الاخر في تحقيق الشراكة والمصالح المتبادلة.

ولأثبات هذه الفرضية تمحورت الاسئلة الرئيسة في البحث حول ماهي اهم المتغيرات والقضايا التي تدور حولها هذه العلاقة والمؤثرة فيها ؟ وماهي نقاط التعاون ومحاور

التوتر والخلاف بين طرفي العلاقة؟ وغيرها من الاسئلة الفرعية التي يحاول البحث من خلالها أستشراف مستقبل العلاقات الامريكية التركية.

منهج البحث:-

تم الاستعانة بعدة مناهج علمية للوصول الى أثبات الفرضية أو نفيها أوتعديلها وعليه استخدمت المنهج الوصفي التاريخي الذي لا غنى عنه في الدراسات السياسية لمعرفة الخلفية التاريخية لتلك العلاقات . وكذلك الاستعانة بالمنهج النظمي والمنهج التحليلي لأعتماد التحليل وليس الوصف لتلك التفاعلات أو الاختلافات وأسبابها ودوافعها الكامنة والمعلنة ،أخيراً وليس اخراً المنهج الاستشرافي لرسم مشاهد مستقبلية لتلك العلاقات .

هيكلية البحث :-

تتوزع هيكلية البحث فضلآ عن المقدمة والخاتمة على أربعة محاور وهي كالآتي : المحور الأول : العلاقات الامريكية التركية قبل عام 2002 وتوزعت في مطلبين مابعد الحرب الباردة ومابين الفترة من 2002 – 2008 اما المحور الثاني : المتغيرات المؤثرة في العلاقات الامريكية التركية والتي انقسمت الى متغيرات داخلية وأقليميةودولية . وجاء المحور الثالث ليوضح لنا محددات العلاقات بين الطرفين من جوانب تعاون ونقاط خلاف وتوتر بين البلدين ، ومن ثم المحور الاخير الذي يتحدث عن مستقبل العلاقات الامريكية التركية بثلاث مشاهد مستقبلية

المحور الأول :- العلاقات الامريكية –التركية: مدخل تاريخي

تدخل تداعيات العلاقات التاريخية بتأثيراتها وامتداداتها عاملآمكملآ لما تتسم به العلاقات بين الجانبين في المرحلة الراهنة . ان تعدد انماط وساحات العلاقات الامريكية – التركية يجعل من الضروري محاولة الاحاطة بكل ساحة على حدى مع عدم أهمال الرابط الموضوعي بينهما، لتداخل التوازنات الاستراتيجية في هذه المنطقة بعضها مع البعض الاخر ، وقد تساوم تركيا الولايات المتحدة للحصول على مكاسب في احدى الساحات أو الجوانب مقابل تنازلات تقدمها في جانب آخر لتستكمل

التوازنات المفضية الى أداء كل منهما دوره في أطار علاقات تتخللها الكثير من التجاذبات سلباً او إيجاباً.

أولاً:- العلاقات الامريكية -التركية (مابعد الحرب الباردة)

انعكس أنهيار الاتحاد السوفيتي على العلاقات الامريكية- التركية بشكل دراماتيكي ، لأن ردع التهديد السوفيتي والذي مثلَ الغاية الاساس للعلاقات في أثناء الحرب الباردة قد انهار[1]، لذا برزت مخاوف لدى تركيا من انها ستصبح أقل اهمية من السياسات والاستراتيجيات الغربية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً[2]، الأ ان سعي الولايات المتحدة الامريكية في المرحلة الجديدة الى فرض نفوذها على العالم عن طريق الحفاظ على مناطق النفوذ السابقة وكسب مناطق نفوذ جديدة[3]، في الاقاليم التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية كالبلقان والقوقاز وأسيا الوسطى ، اعاد موقع اهمية تركيا في الاستراتيجية الامريكية مرة ثانية[4]. لذا شهدت هذه المرحلة تقارب كثيف في العلاقات الثنائية ،لاسيما في ملفات التعاون الاقليمي في آسيا الوسطى والقوقاز في مجال الطاقة تحديداً ، وفي دول البلقان وعضوية تركيا بالاتحاد الاوربي فكانت الاستراتيجية الامريكية في هذه المرحلة تتمركز في ما يلي :-

1. منع روسيا وأيران من فرض نفوذها على دول المنطقة
2. الوصول الى مصادر الطاقة الموجودة فيها وتأمين وصولها الى الاسواق العالمية
3. تأمين وتسريع وصول دول المنطقة الى مرحلة أقتصاد السوق والديمقراطية
4. حل المشاكل الاقليمية من خلال الوسائل السلمية
5. دعم نشاط شركاتها وشركات حلفائها

وبذلك من أجل تطبيق هذه المبادئ يتطلب وجود دولة نموذجية ذات نظام ديمقراطي تتبع نظام اقتصاد السوق ، بالاضافة الى ذلك ان تكون الدولة الجسر التي تربط هذا الاقليم بالغرب ، وبالفعل اجتمعت تلك الميزتين في تركيا. لذلك شجعت الولايات المتحدة الامريكية تركيا لتطوير سياسات وسط آسيوية فاعلة لأقامة علاقات مع الدول الجديدة ولتأدية دور الدولة النموذجية ، والجدير بالذكر أن المنظار التركي للعلاقات

مع دول آسيا الوسطى والقوقاز كانت عبارة عن نافذة لأوربا او ورقة مساومة تعطي لتركيا قوة فعالة في صراعها من أجل ان تقبل بوصفها شريكاً متساوياً من قبل الاوربيين[5]. بالاضافة الى ذلك هناك ملف البلقان الذي أدى الى أنسجام تام في سياسات الدولتين تجاه أقليم البلقان[6]، لأن كلا الطرفين كانت اهدافهم ومصالحهم واحدة. لذا حدث تعاون كبير بينهما في البلقان ، حيث قامت تركيا بتدريب الجيش المسلم في البوسنة ، وكذلك أدت تركيا دوراً فعالاً في كل عمليات حفظ السلام في البوسنة وفي الخرب ضد صربيا من أجل كوسوفو[7]. لذلك لعب ملف البلقان دوراً مهماً في تدعيم العلاقات الامريكية –التركية والتي تعززت بشكل أكبر من خلال ملف الاتحاد الاوربي الذي كانت تركيا تعول كثيراًعلى الدعم الامريكي في هذه المسالة لما تمتلكه من نفوذ وتأثير في دول الاتحاد الاوربي ، لذلكدعمت الولايات المتحدة تركيا في مسعى الاخيرة الانضمام الى الاتحاد الاوربي وذلك لعدة اسباب منها[8]:-

1-عضويتها سوف يثبت ارتباط تركيا بالغرب حيث أن الولايات المتحدة لا تريد تركيا اسلامية متشددة والذي سوف يخل بكل التوازنات في الشرق الاوسط.

2-عضوية تركيا سوف تؤدي دوراً كبيراً في تحقيق التكامل الامريكي الاوربي

3-ربط اورآسيا في المجتمع الاوربي الاطلسي

4-زيادة أرتباط المؤسسات الدفاعية الاوربية مع الناتو

5-توسيع المجال الجغرافي والثقافي للاتحاد الاوربي.

لقد مارست أدارة الرئيس الامريكي (بيل كلنتون) ضغوطاً كبيرة على الصعيد الرسمي وغير الرسمي من اجل تأييد تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي الذي اكسب العلاقات الامريكية بعداً استراتيجياًجديداً . ولابد من الاشارة الى أن التعاون الامريكي التركي لم يقتصر على الملفات الانفة الذكر ، الأ انها كانت اهم الملفات الناجمة عن أنهيار الاتحاد السوفيتي وانعكست على العلاقات الامريكية التركية خلال المرحلة الممتدة من (1991-2002) . اذ كان هناك ملفات تعاون أخرى كقضية منع انتشار اسلحة الدمار الشامل وعملية السلام في الشرق الاوسط والعلاقات الاسرائيلية التركية ، وقضية مكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني (ppk)[9]. واكن أعتقال اوجلان

مثالاً بارزاً لذلك التعاون.أما في مجال التعاون الاقتصادي حيث شهدت هذه المرحلة تأسيس مجلس مشترك للتعاون الاقتصادي ، وادراج تركيا في قائمة أفضل عشرة أسواق للولايات المتحدة في العالم[10]. ودعم عضوية تركيا في مجموعة دول العشرين على الرغم من معاناة تركيا من أختلال ميزان المدفوعاتلصالح امريكا (150594) مليون دولار[11] وقد حاولت تركيا تصحيح هذا الاختلال عن طريق تشجيع الاستثمارات الامريكية في تركيا. ولايمكن ان نغفل عن احداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 التي مثلت تحدياً كبيراً للولايات المتحدة الامريكية واثرت بشكل واضح في تغيير اولويات الادارة الامريكية وأجندتها في العالم عموماً وفي الشرق الاوسط خصوصاً، حيث ان هذه الاحداث غيرت من ادوات الحرب حيث تم استبدال ادوات الردع في سياستها الدفاعية بأداة أخرى وهي الحرب الاستباقية والوقائية[12]. وقد شاركت تركيا بقوات عسكرية في الحرب الامريكية على افغانستان وقدمت لقوات التحالف العاملة هناك الدعم الفني واللوجستي المطلوب.

ثانياً:- العلاقات الامريكية – التركية (2002– 2008)

ترى السلطة التركية أنه قد تكون هناك مصالح مشتركة بين تركيا والولايات المتحدة ، غير أنهما لا تملكان هوية مشتركة ، ففي عام 2003، أظهرت حكومة حزب العدالة والتنمية المنتخبة في وقتها مؤشرات تدل على بداية مرحلة التغييرفي العلاقات الامريكية التركية حين رفضت السماح للقوات الامريكية بأستخدام قاعدة أنجرليك وضرب العراق والعبور اليه عبر الأراضي التركية ، حيث تؤمن نخبة حزب العدالة والتنمية بأن على تركيا أن تصبح قوة مستقلة في الشرق الاوسط لا تتعاون مع واشنطن الأ عندما يكون هذا التعاون يخدم مصالحها[13].

ومضت حكومة العدالة والتنمية في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تركيا والتخفيف من غلواء العلمانية في البلاد وتوطيد العلاقات مع الدول العربية والاسلامية ودعم الشعب الفلسطيني لدرجة الصدام المسلح مع البحرية (الاسرائيلية) لكسر الحصار على قطاع غزة. لقد جعلت الولايات المتحدة من تركيا

محور المشاريع الامريكية الاقليمية وعندما طرحت مشروع (الشرق الاوسط الكبير) في قمة الدول الثمانية في حزيران 2004 وجهت امريكا دعوة خاصة الى رئيس الوزراء التركي اردوغان لحضور القمة ومناقشة المشروع ومنحت تركيا موقفاً محورياً في ذلك المشروع ، وهذا ما اكده بوش الابن قائلاً (أن الولايات المتحدة وتركيا تتمتعان بعلاقات استراتيجية مهمة، وتركيا مساند قوي لهذا المشروع) وكما وصفت وزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس في نيسان 2006 تركيا بأنها(دولة نموذجية وأن على دول المنطقة أن تستفيد من تجربتها الديمقراطية كونها المحور الرئيس لمشروع الشرق الاوسط الكبير)[14]، لقد تعززت مكانة تركيا في الاستراتيجية الامريكية بشكل لافت بعد فوز الديمقراطيين في الولايات المتحدة والتي دفعت بتركيا الى إداء دور فاعل في المنطقة من منطلق كونها أنموذجاً اسلامياً يجب ان يطبق في العالم الاسلامي

.

المحور الثاني : المتغيرات المؤثرة في العلاقات الامريكية – التركية

تحتل البيئة الداخلية موقفاً مهماً في تراتبية سلم المتغيرات المؤثرة في سير العلاقات الدولية ، أذ تعكس تفاعلات الداخل وانعكاساته على توجهات صانع القرار وعلى عملية صنع القرار فيها، ولا يخرج الداخل الامريكي والداخل التركي عن هذه البديهية أذ تتأثر ومكوناتها بالمحصلة النهائية على توجه كل طرف من طرفي العلاقة نحو الطرف الآخر.

أولآ : المتغيرات الداخلية

1.المتغيرات الداخلية على الصعيد الامريكي

تمر عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة من خلال بيروقراطية موسعة فضلاً عن ان الكونغرس يمتلك تأثيراً كبيراً في السياسة الخارجية[15] فكل هذه الامور تهيأ وضعاً مريحاً لعمل جماعات الضغط بما يساعد ان يكون لهم دور في صنع القرار السياسي الخارجي[16] ويركز حول ممارسة الضغوط من خلال الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة وجهودهم على أفراد من نواب وشيوخ الكونغرس بهدف تأييد

بعض التشريعات، وفيما جماعات الضغط المؤثرة في العلاقات الامريكية التركية فينقسم الى مجموعتين:-

أولاً : جماعات مضادة متكونة من لوبين رئيسين وهما:

1-اللوبي الارمني وازداد ظهوره في الاروقة السياسية الامريكية في السبعينيات من القرن الماضي الذي يسعى الى تحقيق الاهداف التالية[17]:

أ. منع تطور العلاقات الامريكية -التركية بشكل يضر بالقضية الارمنية

ب. التذكير بموضوع (الابادة الجماعية الارمنية)عام 1915 التي قامت بها الحكومة التركية

ج. إعاقة المصالح التركية في الولايات المتحدة قدر الامكان بالتعاون مع اللوبي اليوناني والجماعات الانفصالية الكردية

2-اللوبي اليوناني حيث يتكون هذا اللوبي من الامريكيين ذوي الاصول اليونانية ويتجاوز عددهم أكثر من 3 ملايين وذا مركز مالي وسياسي كبير وتهدف الى مايلي[18]:-

أ-الحصول على السيادة وأستقلال قبرص

ب- ربط المساعدات الامريكية بشرط الانسحاب من شمال قبرص

ج-السعي الى اصدار قرارات من الولايات المتحدة تطالب تركيا بإحترام وحماية الحقوق الدينية للاقلية اليونانية في تركيا.

ثانياً :الجماعات المتحالفة :- وتنقسم بدورها الى :-

1.اللوبي اليهودي (الاسرائيلي): ويمتلك خزيناً مالياً كبيراً ومؤثراً في الرأي العام ومراكز صنع القرار ، وتبلغ نسبة اليهود الامريكيين حوالي 2.7% من مجموع نفوس الولايات المتحدة ويدافع اللوبي اليهودي بشكل جدي عن المصالح التركية في امريكا ، وذلك لأن العلاقات التركية الاسرائيلية على وفاق كبير لكن تضاءل الدعم اليهودي لتركيا على اثر أحداث المرمرة الزرقاء في 31/5/2010 وبعد هذه الاحداث سعت تركيا الى تقليل اعتمادها على اللوبي اليهودي وذلك من خلال استنادها الى متغيرين الاول

حصول تركيا على الدعم الكامل من الادارة الامريكية الجديدة من خلال اتخاذها خطوات جادة في مسألة التطبيع مع ارمينيا والثاني دخول اتراك الولايات المتحدة في مرحلة الجماعات الضاغطة.

2. اللوبي التركي:- حيث استطاعت (حركة فتح الله كولن) ان تفهم قواعد اللعبة الامريكية وبدأت في بناء نفوذ في قطاع التجارة واقامة علاقات مع اعضاء السلطة التشريعية بجناحيها

3.لوبي الصناعة الدفاعية والطاقة وأدى دوراً كبيراً في حماية المصالح التركية في امريكا حيث اصبحت تركيا من ممرات الطاقة بالاضافة الى انهم يسعون عن طريق تركيا للحصول على امتيازات التنقيب في منطقة البحر الابيض المتوسط.

2-المتغيرات الداخلية على الصعيد التركي :

لابد من الوقوف على جملة من التطورات في الامور الداخلية للنظام السياسي التركي ، والاصلاحات التشريعية الدستورية التي أجراها حزب العدالة والتنمية والتي قلصت دور المؤسسة السياسية وفتحت الباب واسعاً امام الاستثمارات الاجنبية ، وأتخذت خطوات واسعة في مجال حقوق الانسان ، مثل إلغاء عقوبة الاعدام وإلغاء المحاكم العسكرية ، لكن هذه الخطوات لم تثمر عن تقدم تركيا في مفاوضاتها للانضمام الى الاتحاد الاوربي مما جعلها اكثر رغبة في دعم العلاقات مع الجانب الامريكي ومعظم الدول في العالم[19] وخاصة في منطقة الشرق الاوسط. واقتصادياً ارتفع الناتج القومي الاجمالي خلال فترة صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة بنسبة وصلت الى 300% مما جعلها ضمن قائمة اكبر عشرين اقتصاد على مستوى العالم . وهي مرشحة لان تكون ضمن اعلى عشرة اقتصاديات خلال السنوات القادمة ، بفضل تحقيقها لمعدل نمو سنوي يناهز 6% وهو معدل ربما لا تحققه غيرها من القوى الصاعدة في العالم[20]. لكن مع ذلك تواجه تركيا عدد من التحديات الداخلية على رأسها مسألة حرية الرأي والتعبير ، خاصة في مجال الاعلام وبالاخص مع استمرارها في اعتقال الصحفيين ،علاوة على عدم اتخاذ انقرة خطوات سريعة ومؤثرة فيما يتعلق بدمج الاقلية الكردية في المجتمع التركي،حيث تعتبر المشكلة الكردية الاكثر تأثيراً

في مجمل الحسابات التركية بكل انعكاساتها على السياستين الداخلية والخارجية، حيث كلفت الحرب مع حزب العمال الكردستاني نحو مئة مليار دولار قبل ان تخفف وطأتها في شباط 1993(بعد أعتقال عبد الله اوجلان) زعيم حزب العمال الكردستاني التي اتخذت مراحل عديدة كانت من ضمنها اتباع سياسة الانفتاح الكردي في تموز 2009 حيث أن قناعة حزب العدالة والتنمية بأن هذا الحل سيخلق المزيد من الاستقرار والتعايش السلمي الاجتماعي والتنمية والنمو والتوافق السياسي بين القوميات والمذاهب وهناك أيضاً معاداة الامريكان من قبل الرأي العام التركي حيث ظهرت العديد من الاحداث التي ادت الى زيادة زخم هذه المعاداة مثل الحرب الامريكية غير المشروعة على العراق[21]، وكذلك حادث اعتقال عشرة من افراد القوات التركية الخاصة في العراق من قبل القوات الامريكية ليرمز هذا الحادث لدى الرأي العام التركي الى عدم رغبة الولايات المتحدة في معاملة الاتراك بوصفهم شريكاً فعلياً[22], وهناك ايضاً خشية الشعب التركي من هاجس قضية التقسيم يحتل موقفاً مركزياً في الذهنية الفردية التركية وفي العقل الجمعي التركي[23] وأيمان العقل التركي بنظرية المؤامرة الغربية ،حيث كشف الاستطلاع أن الثقة في الولايات المتحدة قد تراجعت من 33% الى 13% وكانت بذلك اكثر الدول الاسلامية تراجعاً فيما يتعلق بالثقة بالرئيس اوباما[24]، وكان هذا التطور ناشئاً عن دعم اتجاهات الرأي العام لسياسة حكومة حزب العدالة والتنمية وثقتهم بتطورات العلاقة وليس بالولايات المتحدة.ومع كل هذه التحديات نجح حزب العدالة والتنمية في جعل النظام السياسي التركي نموذجاً يلفت الانتباه لإن صعود هذا الحزب ذي الخلفية الاسلامية الى مواقع السلطة والتزامه بالدستور التركي العلماني وبالدولة المدنية والتداول السلمي للسلطة اصبح يتمحور حول ثلاث قيم اساسية هي الديمقراطية والعلمانية والاسلام[25] وتوسيع هامش المناورة مع القطب العالمي الاوحد، حيث اصبحت تركيا دولة (نموذج) للغرب تجاه الشرق ومن ناحية اخرى اخذت الولايات المتحدة ومنذ احداث 11ايلول تبحث عن نموذج ديمقراطي اسلامي معتدل يصلح لان يكون نموذجاً قابلاً للتعميم على دول منطقة الشرق الاوسط في اطار استراتيجية ايجاد نموذج لديمقراطية الافكارالغربية[26].

ثانياً: المتغيرات الاقليمية:-

حيث تعد المتغيرات الاقليمية من العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين ، لذا سوف نستعرض بعض الاحداث والقضايا الاقليمية المؤثرة في هذه العلاقة.

1-الحرب على الارهاب:-

لقد أدت تركيا دوراً رئيساً في أطار ما عرف ابان أدارة الرئيس بوش الابن بالحرب على الارهاب ، فقد تجاوبت تركيا بأيجاب مع تفعيل المادة الخامسة من معاهدة الدفاع الخاصة(*) بحلف الناتو، وخلال اقل من اربع وعشرين ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام اراضيها ومجالها الجوي للقوات الامريكية لبدء الحرب على افغانستان في تشرين الاول 2001 ،كما عززت تركيا قوات التحالف بأرسالها قوات عسكرية تركية تحت قيادة القوات المركزية الامريكية (centcom)[27]. واستمر الموقف التركي بالوقوف الى جانب الادارة الامريكية في مكافحة الارهاب في افغانستان من خلال تولي قيادة قوات (isaf)(*) وقدمت تركيا دعماً لوجستياً واستخباراتياً للحكومة الافغانية المدعومة في الولايات المتحدة الى جانب التدريب العسكري والامني وتنسيق العلاقات في عدد من التكوينات الاثنية في افغانستان والقوات الاطلسية ، وكان الدور التركي في افغانستان مهماً للولايات المتحدة لاسباب عدة منها[28]:-

---

1.إن تركيا تمثل قاعدة عسكرية مهمة قريبة من افغانستان والتي تعد الاخيرة واقعة في نطاق الامن الاقليمي التركي . وتشكل تركيا البوابة الرئيسة التي ينفذ منها 70% من الامدادات الجوية للقوات الامريكية الموجودة في العراق وافغانستان عن طريق قاعدة انجرليك ، فضلاً عن وجود عدد من البوارج الحربية الامريكية على السواحل التركية[29].

2.إن تركيا قريبة من منطقة آسيا الوسطى كما ان لها صلات وثيقة مع افغانستان اهمها العامل الجغرافي.

استفادت الولايات المتحدة معنوياً ورمزياً من مشاركة دولة مسلمة في اطار حربها على افغانستان. أما موقف تركيا ودورها في المرحلة الثانية من المخطط الامريكي فيما تدعي بمحاربة الارهاب وهي الحرب على العراق، لم يكن مرضياً ولا متوقعاً من قبل

الولايات المتحدة ،بل على العكس، ان الموقف التركي الرافض للحرب والمعارض للمشاركة فيه كان له اثره الكبير في اعاقة الجهود العسكرية الامريكية في هذا المجال، لكن من اجل الحفاظ على مصالحهما المشتركة في اطار تحالفهما الاستراتيجي حيث عملت تركيا على تزويد القوات الامريكية في العراق بالإمداد عبر الاراضي التركية وفتح حدودها لإرسال مواد تموينية للقوات الامريكية الموجودة في شمال العراق بعد الاحتلال بناء على الاتفاق بين الحكومتين الامريكية والتركية[29] واصبحت تركيا المحطة الرئيسة في تأمين الدعم اللوجستي في عمليات التبديل الدوري لتلك القوات. وبعد اعلان أوباما عن استراتيجية للانسحاب من العراق عام 2010–2011 فأنه اصبح من الواضح ان الادارة الامريكية في الوقت الذي تتخلى عن مصالحها النفطية الاستراتيجية في العراق الأ انها ستلجأ الى ادارة ملف العراق بالنيابة من خلال وكلاء اقليميين وعهد الى تركيا موضع هذه الترتيبات محلية واقليمية.

2–أزمة الملف النووي الايراني :– قامت تركيا بالوساطة بين ايران والولايات المتحدة حول برنامج ايران النووي ونجحت في تحريك المفاوضات بعد توقفها لمدة دامت عشر شهراً من خلال جولة جنيف في كانون الاول 2010[30]. حيث بدأت هذه الازمة في آب 2002 بعد معرفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية قيام ايران بنشاطات في المجال النووي من دون اعلام الوكالة ،ولأن الوضع الدولي كان متأزماً ومتشابكاً على أثر احداث 11 ايلول وحرب افغانستان فوجهت ايران دعوة الى الدول الاوربية (بريطانيا،فرنسا،المانيا) لمناقشة أزمة الملف النووي الايراني وتم الاتفاق على توقيع ايران بروتوكول يسمح بإجراءات تفتيش أوسع أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي شباط 2006 دخل ملف الازمة النووية الايرانية امام اتفاق مجموعة (1+5) اي الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الامن زائد المانيا، أما على صعيد الموقف الامريكي من الملف فلا يمكن عزله عن مجمل مسيرة العلاقات الامريكية الايرانية منذ عام 1979 حيث ازدادت مخاوف الامريكان وحلفائهم من امتلاك ايران تكنولوجيا معقدة يمكن ان تستخدم في الاغراض العسكرية[31] وينطلق هذا الموقف من عدة اسس أهمها[32]:

1-تخشى الولايات المتحدة اذا ما سمح لإيران بالانضمام الى النادي النووي.
2-شكوك الولايات المتحدة بإيران على الصعيد النووي بالأخص بعد اعلان الرئيس الايراني احمد نجاتي تخصيب اليورانيوم الذي يستخدم في صناعة الاسلحة النووية.
3-انشأت ايران كثيراً من المنشآت السرية النووية وهو ما يتناقض مع النوايا السلمية حسب وجهة النظر الامريكية .
4-يعتبر تهديداً على وجود(اسرائيل) الحليف الرئيس للولايات المتحدة
أما على صعيد الموقف التركي من هذا الملف فكانت تنظر تركيا إليه بوصفه أرضية مناسبة لتحويل التهديدات الى فرص لذلك فإنها[33]:-
1-تسعى لاستلام زمام الحوار بين طرفي الصراع واثبات قدرتها في الموازنة بين الجهات المختلفة
2-تسعى انقرة للحصول على امتيازات كثيرة من امريكا وأوربا من خلال متابعتها لملف ايران، ومن خلال ذلك تعمل على حل مشاكلها الاقتصادية وعضويتها في الاتحاد الاوربي
3-ضمان استمرار المعاهدة الامنية بين تركيا وايران وبذلك تمهد لتركيا الاستفادة من التجارب والخبرات الايرانية لمصلحة مشروعها الحديث.
وملخص القول أصبح تأثير هذا الملف على العلاقات الامريكية التركية ذات اثر سلبي واصبحت من اهم المشاكل التي تواجه العلاقة ،الا ان بعض التغييرات التي شهدتها قضية الملف النووي الايراني في عهد الرئيس الامريكي السابق اوباما خففت من وطأة التوتر فيما بين امريكا وتركيا.
3- الموقف الامريكي – التركي من الانتفاضات العربية منذ عام 2010:-
ان الموقف الامريكي من الانتفاضات العربية ساوره التردد والحذر في بداية الامر ثم ما لبث ان بدأ بتحديد مواقفه بما ينسجم مع قرارات المجتمع الدولي كما هو الحال في ليبيا ومصر وسوريا التي كانت تمثل النموذج الابرز لسياسة تصفير المشكلات[34]، في حين ان كلاً من الولايات المتحدة واوربا ما بين عم 2011-2012 قد حاولتا استغلال سياستهما الخارجية في الشرق الاوسط بهدف تامين استمرا نفوذهما

ومصالحهما في ظل شرق اوسط جديد يتشكل بفعل ثورات شعبية تقوض الانظمة السياسية التقليدية الحليفة للغرب، ففي مصر اعتمدت الولايات المتحدة على الجيش المصري لكي يتولى ادارة المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 كانون الثاني 2011، وفي الحالة الليبية فضلت القيادة غير المباشرة عن طريق حلف شمال الاطلسي ،وفي الحالة السورية فضلت الخيار الدبلوماسي في انهاء الحرب الاهلية السورية وفي اسقاط نظام بشار الاسد بدون جدوى حقيقية[35]. اما بالنسبة للموقف التركي من تطور الاحداث في مصر على اساس ان استعادة الدور الطبيعي المصري في الدائرة العربية سيكون لها تأثير في التغلغل التركي ونفوذها في المنطقة .وموقف الاخيرة من الوضع في ليبيا من ادراكها ان سعيها لإصدار تدخل عسكري لحلف الشمال الاطلسي على انها فرصة لدول كبرى ولاسيما فرنسا لإستعادة نفوذها التقليدي في شمال افريقيا وبعد ان بدأت ان تكون الركيزة الاساسية لمعارضة اي تقدم حاصل في المساعي التركية للانضمام الى الاتحاد الاوربي،فهذا يعني ان موقف تركيا من تطور الاحداث في ليبيا سيؤدي برد فعل سلبي في اوساط الشعب التركي المساند بشكل كبير للثورة الليبية في 17 شباط 2011.لذلك يمكن القول ان الولايات المتحدة تحاول ان تقيم تحالفاتها مع الشعوب العربية التي تطمح الى ديمقراطية اكثر والتي تعد تركيا الانموذج الغربي القائم على الديمقراطية في المنطقة ،فكان التعاون التركي الامريكي امر ضروري لتحقيق اهداف السياسة الامريكية في المنطقة ،هذا من جانب ومن جانب اخر يجب ان تحافظ تركيا على التوازن في ظل تحالفاتها مع امريكا وجيشها الموجود في المناطق المجاورة ، وعلى الرغم من الخلافات في المواقف بين الطرفين الا ان الاحداث الاخيرة التي قامت بها واشنطن واعلان (ترامب) الرئيس الامريكي الحالي بتوجيه هجوم صاروخي على سوريا رداً على هجوم كيمياوي شنته القوات السورية على المدنيين السوريين ، لذلك كان لأمريكا دوراً بارزاً في تحديد طبيعة التوازنات الاقليمية في المنطقة بوصفها الظهير الاستراتيجي لتركيا وعليه كان للمتغير الامريكي دلالة واضحة على مدى تأثير تركيا وارتفاع مكانتها نسبياً في المنطقة من خلال الادوار التي منحت لها امريكياً.

4-الازمة السورية:-

وضعت الازمة السورية العلاقات الامريكية التركية تحت ضغط هائل ، وهو توتر ناتج عن الاولويات المختلفة لدى الدولتين، ففي حين تريد انقرة اسقاط نظام الرئيس السوري بشار الاسد باعتباره خطراً محدقاً عند حدودها .حددت واشنطن اهدافها بمحاربة تنظيم (داعش) الارهابي المعروف أيضاً بإسم(الدولة الاسلامية) وفي المقابل تخشى كل دولة ان تتبنى اهداف الدولة الاخرى فتهمش بذلك اهدافها الرئيسة الخاصة[36]. فبعد ان كانت تتبنى الشراكة الودية والاتصالات الهاتفية المنتظمة تجمع الرئيس الامريكي السابق (باراك اوباما)و(رجب طيب اردوغان) ، بات الخلاف بينهما على الحرب السورية شديداً الى درجة انهما يتفاديان التواصل بانتظام احدهما مع الآخرحيث يمكن ان تؤدي هذه الاهداف المتضاربة بين الدولتين الى تقويض الروابط الثنائية[37]. لقد تمتعت تركيا بتقدم اقتصادي ملحوظ في ظل حكم حزب العدالة والتنمية لكن الحرب السورية قوضت حلم الحزب بتحويل تركيا الى قوة اقليمية.وبعد ظهور المعارضة السورية في اوائل عام 2011 حاولت انقرة في البداية مد يدها الى نظام الاسد واوصته بأجراء اصلاحات على أمل ان تستفيد من تأثيرها الاقتصادي الجديد على دمشق لكن الاخيرة لم تتجاوب مع تركيا واستجابةٍ لهذا الرفض ، دعمت انقرة المعارضة ضد نظام الاسد.لقد جاء الموقف التركي من الازمة السورية مبنياً لعدة اسباب[38]:-

---

1-عدم اتخاذ تركيا بأي خطوة متقدمة نسبياً تجاه الازمة ما لم تحصل على مساعدة ودعم من قبل المجتمع الدولي بصفة عامة والقوى الكبرى (امريكا)بصفة خاصة تجاه الازمة وذلك في اطار التطلعات الى فرض مشهد سياسي اقليمي محدد في المنطقة[39].

2-تجنب التصعيد العسكري مع الجانب السوري أذ تراجعت تركيا عن تهديداتها بتوسيع عملياتها في سوريا خصوصاً بعد الهجمات السورية على تركيا.

الحرص التركي على التنسيق مع الجانب الامريكي فيما يخص بكيفية التعامل مع الازمة وكذلك التعامل مع تداعياتها ،أذ وضع تنسيق امريكي تركي في مهمة الاتصال

بالمعارضة السورية والتنسيق بينها وفتح مقرات لها داخل الاراضي التركية،فضلاً عن انخراط تركيا في التنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على النظام السياسي السوري[40]. أما الموقف الامريكي من الازمة السورية فهو متردد ولم تتبنى خياراً عملياً للإطاحة بالحكومة السورية بالقوة، وذلك خشية تعرض مصالحها ومصالح (امن اسرائيل) للخطر بفعل اتساع نطاق الازمة وتحولها الى حرب داخلية اقليمية.

5-الموقف الامريكي التركي من تنظيم داعش:-

منذ دخول تنظيم داعش الارهابي في الموصل في **10** حزيران **2014** توجهت الانظار الى اتهام تركيا بأنها من الدول الداعمة لتكوين هذا التنظيم الارهابي، ودخول وتمدد التنظيم الى الشمال السوري وعدداً من المعابرالحدودية مع تركيا دون ان يدخل الجيش التركي في مواجهات عسكرية معها، وامتناع تركيا عن مقاتلة التنظيم بعد دخول عين العرب (كوباني)ومحاولة تحريرها من قوات التحالف الدولي ووحدات حماية الشعب الكردية المدعومة من الولايات المتحدة بحجة ان معظم سكان عين العرب هم من الاكراد ولم تستطيع وحدات الشعب من دخول عين العرب كوباني الا بعد تقديم تركيا تسهيلات لقوات البيشمركة الكردية القادمة من العراق ان تدخل الى سوريا عبر الاراضي التركية ولم تتورط بنفسها عن محاربة التنظيم وتجنبته بل رفضت مشاركة قوات التحالف الدولية في العمليات العسكرية والطلعات الجوية ضد مواقع التنظيم في سوريا والعراق حتى تستجيب قوات التحالف وامريكا لشروط الحكومة التركية الثلاثة في فرض منطقة آمنة للشعب السوري في شمال سوريا تكون تحت الحماية الدولية وفرض حظر جوي عليها ودعمها لقوات (الثورة السورية) لحين قيام حكومة سورية جديدة[41]، هذه السياسة التركية كانت واضحة وعلنية ، ولكن امريكا لم تكن توافق على الاولويات التركية لأنها كانت تصطنع اولويات اخرى يرى البنتاغون الامريكي انها هي التي تحقق له اهدافه وفي مقدمتها ادامة الصراع في هذه المنطقة لسنوات طويلة وابقاء الفوضى والدمار في المنطقة حتى يكونون بحاجة الى المساعدات الامريكية العسكرية لذلك جعلت امريكا بحسب خطط البنتاغون اولويتها الاولى محاربة تنظيم

داعش الارهابي وطالبت جميع الاطراف المشاركة في الصراع بما فيهم تركيا والعمل وفق الاولويات الامريكية والشروع بمحاربة هذا التنظيم، حيث أكد الجنرال مايك فلين ((ان تركيا هي اقوى حليف لنا ضد داعش))[42].

ثالثاً:-المتغيرات الدولية :-

ان ادراك الولايات المتحدة بانها لن تكون وحدها مهيمنة على شؤون العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ،بل سيكون هناك قوة مهمة اخرى وربما ليس على قدم المساواة معها عسكرياً أواقتصادياًأو سياسياً لكنها لا تزال قادرة على الهيمنة في مناطقها الخاصة وفي اكثر المناطق تنافساً في العالم مع كل من روسيا والصين[43] لقد ركزت روسيا بعد عام 2000 حول التعاون السياسي والاقتصادي والتكامل في النظام العالمي الذي يسيطر عليه الغرب وكذلك استعادة حالة القوى العظمى واستعادة مكانتها العالمية ، حيث تركز روسيا الاتحادية نشاطها على مناطق التوتر في العالم والتي تكسبها نفوذ وقدرة في التأثير ، ويعد الشرق الاوسط الاقليم التالي الذي يتيح لروسيا المجال الملائم لممارسة هذه الاستراتيجية حيث تتقاطع في هذه المنطقة المصالح الاقليمية مع المصالح الدولية وتتعدد فيها الفرص الاقتصادية والسياسية لتكوين النفوذ[44]، خصوصاً بعد ما اتضح الموقف الروسي البارز في قضايا منطقة الشرق الاوسط من حيث موقفها من الازمة السورية والبرنامج النووي الايراني الذي اثر على ميزان القوى بين روسيا الاتحادية وامريكا.بالأضافة الى روسيا الاتحادية برزت الصين الشعبية لاعباً مهماً في التوازنات الدولية وارتباطاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية وتركيا ، فضلاً عن ثقلها في الامم المتحدة وقدرتها التصويتية في مجلس الامن حيث برز هذا الثقل بشكل واضح بتحالف كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية على المستوى الدولي وتحقيق الاهداف والمصالح المشتركة بالتنسيق مع اللاعبيين الاقليميين وبشكل خاص مع تركيا وبنا شراكات مهمة معهم. وبحكم العلاقات الروسية الصينية المتينة بدت استعدادها للتنسيق مع تركيا لاحباط محاولات الولايات المتحدة الرامية للهيمنة المنفردة على العالم . ويمكن القول ان كلاً من روسيا والصين

استطاعت ان تبني علاقات قوية مع تركيا من خلال الاستفادة من اجواء التوتر الذي يصيب العلاقات الامريكية التركية في بعض القضايا والمواقف ، فمثلاً نجد ان العلاقات الروسية التركية على الرغم من التوتر الذي اصابها في الاونة الاخيرة بعد قيام الدفاعات التركية بأسقاط الطائرة الحربية الروسية عام 2015 على الحدود السورية الأ انه ما فتات وان عادت بعد ما وقفت روسيا مع تركيا في ليلة الانقلاب (حين اسقطت روسيا اول طائرة هيليوكوبتر انقلابية) ولم تلبث تركيا في تقديم الصلح مع روسيا. وكذلك بالنسبة للصين، ان التعديلات الدستورية التركية التي ستخول الرئيس التركي صلاحيات واسعة ستمكن الرئيس رجب طيب اردوغان من تمرير العديد من المشروعات الضخمة التي تحتاج الى رؤوس اموال ومتعهدين قادرين على توفيرمليارات الدولارات ، وهنا سيكون اردوغان قادراً على استخدام سلطاته الجديدة للاستفادة من علاقة جديدة مع الصين واتاحة المجال للشركات الصينية لتصدير رؤوس الاموال والتكنولوجيا

المحور الثالث : محددات العلاقات الامريكية – التركية:-هناك عدد من الجوانب الايجابية والسلبية التي اثرت في العلاقات الامريكية التركية وهي كالاتي:

أولاً: جوانب التعاون

1- المحددات الاقتصادية:- مع تطور العلاقات على المستوى السياسي والاستراتيجي ، يعد المجال الاقتصادي الحلقة الاضعف في العلاقات الامريكية التركية ، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين الى 15 مليار دولار فقط عام 2010 بالاضافة الى الصفقات العسكرية مع وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) ومبيعات الطائرات ، بالرغم من تعهد باراك اوباما في زيارته لانقرة عام 2009 بدعم الروابط والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والاتفاق على تشكيل لجنة اقتصادية على المستوى الوزاري عام 2010 ويسعى الجانبان الى اقامة شراكة اقتصادية بينهما ، وليس فقط زيادة قيمة التبادل التجاري ومضاعفة الصادرات التركية الى الولايات المتحدة في عام 2015 خاصة مع دعم واشنطن لاستضافة تركيا لقمة ريادة الاعمال

عام 2011 وتشجيع القطاع الخاص التركي على الاستثمار في امريكا.ويعول المسؤولون الامريكيون والاتراك على الجانب الاقتصادي للتقليل من مخاطرتوترالعلاقات بينهما بخصوص قضايا سياسية واستراتيجية خاصة. لقد زادت التفاعلات الاقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة خلال العقد الاخير حيث تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا والتي اعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الامريكية واعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين[45]، فقد وصل عام 2014 اجمالي الواردات 185,544,332 مليون دولار، كما تم انشاء اطار للتعاون الاقتصادي والتجاري الاستراتيجي، ان هذا المسعى الامريكي كان وما زال قبل كل شئ يهدف الى توجيه تركيا بعيداً عن التعاون مع ايران رافضة اعتمادها الشديد على ايران من الغاز وامدادات النفط ومشجعة لها على تسهيل مشاريع خطوط انابيب النفط التي تستبعد ايران وروسيا الاتحادية[46].

2- المحددات السياسية:-

تحتل العلاقات مع الولايات المتحدة رئيساً في أجندة السياسة الخارجية التركية ولا يقتصر الامر على الدعائم الثنائية التي تجمع الطرفين ،بل ان تحليل السياسات الاقليمية التركية في الشرق الاوسط وقضايا جيرانها أو عضويتها في الاتحاد الاوربي لن تكون كاملة دون الاخذ بنظر الاعتبار الولايات المتحدة ، وقد صنفت الولايات المتحدة تركيا كدولة محورية لاعتبارات تخص موقعها الجيوسياسي وحيوية المصالح الامريكية التي تعد مصالح ثابتة في السياسة الخارجية الامريكية مما يقلل من احتمالات تراجع مصلحة الولايات في الشراكة مع تركيا[47].

وعلى الرغممنالتوترات التي اصابتالعلاقات بين الطرفين نتيجة لاختلاف المواقف حول بعض القضايا الاقليمية والدولية التي ذكرناها آنفاً ، الأ ان الطرفين عملا على تعافي هذه التوترات ، فقد سبق وان وصف الرئيس الامريكي السابق جورج ووكر بوش في عام 2008 تركيا بالحليف الاستراتيجي لامريكا واهميتها للسلام الاقليمي والعالمي. وعن قيام ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية عام 2010 كانت مواقف تركيا منها

متوافقة مع مصالح امريكا وحلف الشمال الاطلسي وذلك بسبب ادراك الطرفين أهمية احدهما الاخر.

3- المحددات العسكرية والامنية:- أن الطبيعة الاستراتيجية للعلاقات الامريكية التركية تستلزم دوراً حاسماً للحصول على المساعدات العسكرية الامريكية لتركيا، وتسعى الادارة الامريكية على التعاون الدفاعي والامني مع تركيا على اساس ثنائي، ومن خلال حلف الشمال الاطلسي، وفي وقت يواجه فيه البلدان تحديات جديدة بفعل السياسة الخارجية التركية والتغييرات الحاصلة على صعيد الظروف الامنية ،يعزىتوجه الاخيرة نحو امريكا الى حاجتها للمساعدات الاقتصادية والعسكرية في التجهيز والتدريب والتمويل والصيانة والتصنيع العسكري[48]، وعلى الرغم من التوتر النسبي الذي اصاب العلاقة بين الطرفين خصوصاً مع بداية الحرب الامريكية على العراق 2003 الأ انها عادت من جديد بسبب الحاجة التركية في الجانب العسكري الى تنويع اسلحتها حيث ان 80% من تسليحها يعتمد على الولايات المتحدة، كما ان تركيا تستفيد من الانتشارالعسكري الامريكي القريب منها في اسيا الوسطى أو الشرق الاوسط أو حتى اوربابما تشكل توازن عسكري لصالحها كمقارنة مع منافسيها أو أعدائها[49]، بالإضافة الى وجود ما يقارب 12 قاعدة عسكرية جوية وتسهيلات للمواصلات والاستخبارات والتجسس بحيث ربطت بها الابحاث الاستراتيجية العسكرية الحديثة وهي تضم مركزين الكترونيين للاتصالات يرصدان العمليات التي تخص الصواريخ النووية.أن علاقات تركيا واتفاقيتها العسكرية مع الولايات المتحدة وحلف الشمال الاطلسي وما يتضمنه من مظلة نووية وملزم بالدفاع عن تركيا في حالة تعرضها لأي اعتداء خارجي ولتشكل علاقاتها التحالفية في هذا الجانب رادعاً أمام اعدائها أو يزيد من مكانتها وهيبتها لدى اصدقائها.

ثانياً: نقاط التوتر والخلاف في العلاقات الامريكية – التركية

هناك بعض القضايا التي اثارت جملة من الخلاقات في الاراء والمواقف بين الجانبين وهذه القضايا هي كالاتي:-1-القضية الكردية: بد احتلال الولايات المتحدة للعراق

عام 2003 اصبحت امريكا القوة الوحيدة التي تمارس السلطة في شمال العراق، حيث لا يزال حزب العمال الكردستاني موجوداً فيه، فضلاً عن تعاظم شأن الاكراد نتيجة لتمتعهم بالحكم الذاتي في شمال العراق[50] ما ادى الى تعزيز الهوية الكردية واعطى دافعاً قوياً لشعور اكراد تركيا بقوميتهم، بالاضافة الى توفير قاعدة لانطلاق هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الاراضي التركية[51] وفيما بعد قامت الاخيرة بالتصعيد العسكري في جنوب شرق الاناضول، مما ادى الى توتر العلاقات بين امريكا وتركيا وتغلب عامل عدم الثقة عليها[52] ولأن حكومة اردوغان طلبت مراراًوتكراراً المساعدة من الجانب الامريكي للقضاء على معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. لكن حاجة الولايات المتحدة لتركيا في العراق، قاد الرئيس الامريكي السابق جورج ووكر بوش في 5 تشرين الثاني 2007بدعوة رئيس الوزراء التركي آنذاك (اردوغان) الى امريكا أذ وافق الطرفان على عمل مشترك ضد حزب العمال الكردستاني والذي تضمن التعاون في اربعة مجالات تشارك فيه العمليات الاستخباريةالمساعدة في القاء القبض على قادة حزب العمال الكردستاني الموجودون في شمال العراق واعادتهم الى تركيا والعمل على أغلاق معسكراتهم وقطع الدعم اللوجستي. واستمرت امريكا في دعم المفاوضات التركية الكردية بعيداً عن العنف،لذلك تعد القضية الكردية ولا زالت من ابرز القضايا التي اصابت العلاقات الامريكية التركية بالفتور والتأزم بسبب اختلاف المدارك والاولويات.

1- القضية القبرصية:-

هناك بعض القضايا التي ما زالت تثير خلافاً في وجهات النظر بين الجانبين،خاصة المتعلقة بالمشكلة القبرصية والتي شهدت تطورات كبيرة خصوصاً والاستراتيجيات التي تبناها حزب العدالة والتنمية في اولولياته بالانضمام الى الاتحاد الاوربيوتأدية دور اقليمي في جغرافيتها،وتصفية المشاكل مع دول الجوار وبالتالي دعمت خطة كوفي عنان في اجراء مفاوضاتبين القبارصة اليونان والقبارصة الاتراك وذلك لعدة اسباب تكمن في الاستراتيجيات التركية وهي[53]:-

1- سيكون حل القضية القبرصية عاملاً مساعداً في تسهيل عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي خصوصاً بعد قيام الاخيرة بقبول عضوية قبرص اليونانية فيها

2- الابتعاد عن خيار الحاق الشطر الشمالي من الجزيرة لتركيا وبالتالي اللجوء الى المفاوضات وحفزت القبارصة الاتراك بالتصويت لصالح الاستفتاء في 24نيسان 2004، من اجل تحسين الصورة التركية أمام الاطراف المعنية واستمرار وجود القوات المسلحة التركية في الجزيرة.لذلك عملت تركيا بكل وسائلها على رفع العزلة الدولية عن الشطر الشمالي والعمل على استحصال الاعتراف بجمهورية قبرص التركية[54].

اما بالنسبة للموقف الامريكي من هذه القضية،حيث دعمت الادارة الامريكية المساعي الحميدة المشكلة من الامم المتحدة لحل المسألة من اجل تسهيل انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي التي تدعمها الولايات المتحدة وتشجيع استمرار المفاوضات بين الطرفين الا ان الخلاف الذي نشأ بين الشطرالجنوبي التابع للقبارصة اليونان وبين الولايات المتحدة ادى الى احتجاجات كبيرة في اروقة الادارة الامريكية وبالأخص من قبل اللوبي اليوناني في امريكا ، وقل اهتمام امريكا بهذه القضية بعد هذه الاحداث، وادرج الرئيس الامريكي باراك اوباما مقترح حل القضية القبرصية على اساس دولة واحدة ولم تكن هناك خطوات عملية تذكر على مستوى الافعال الامريكية. ومما اثر بالصورة السلبية على العلاقات الامريكية التركية قيام الولايات المتحدة في ايلول 2011عند ارسال الشطر الجنوبي القبارصة اليونان دعوة الى الشركات الامريكية بالتنقيب في البحر المتوسط ودعم الاخيرة للحق القبرصي اليوناني في البحث عن مصادر الطاقة،وهنا ادركت تركيا دعم الادارة الامريكية للقضية القبرصية كانت قائمة بين المد والجزر وفق المصلحة والاولويات الامريكية[55].

المحور الرابع:مستقبل العلاقات الامريكية – التركية:-

يشهد مستقبل العلاقات بين الدولتين العديد من المحددات التي تكتنف مع المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية التي تأثرت بها كلا الدولتين في تحديد اطار ومستقبل هذه العلاقات.

1- مشهد الاستمرارية:-

في حالة قيام الولايات المتحدة بضم تركيا الى صفوف شركائها، سيسهل عليها محاربة تنظيم (داعش) الارهابي وارساء الاستقرارفي العراق والاطاحة بالنظام السياسي في سوريا. ومع ان واشنطن تملك حلفاء آخرين في الخليج واوربا ، تبقى تركيا التي تقع على حدود سويا والعراق الحليف الوحيد في حلف الشمال الاطلسي. لذلك فان غيابها عن المساعي الحربية للولايات المتحدة يعقد لوجستيات العمليات ويرفع التكاليف المرتبطة بالعمليات الجوية . وفيما يتعين على انقرة ان تقرر الى اي مدى تستطيع تحمل السيطرة الامريكية ، ينبغي على واشنطن ايضاً ان تقرر الى اي مدى تريد وقوف تركيا الى جانبها .ان تركيا ما زالت تمر بمرحلة انتقالية شأنها شأن العديد من الدول التي تسير في طريق الاصلاحات الداخلية، ورسم مسارات محددة لسياستها الخارجية، تساعدها على تحقيق مزيد من التقدم في المجالين السياسي والاقتصادي ولابد ان تستفيد الولايات المتحدة من الدور التركي المتنامي في المنطقة ، وان يبذل صانعوا القرار في الدولتين جهوداً مضاعفة لإقامة شراكة إستراتيجية واقعية ، يستفيد فيها كل طرف من مقومات الطرف الاخر ، والتخفيف من حدة التوترات التي تحدث بين فترة واخرى بخصوص القضايا الخلافية[56]، بالنسبة لتركيا الحليف الرئيس ما تزال لديها شكوك كبيرة ، فالمصاعب التي تواجهها بالفعل هذه العلاقات الثنائية بين البلدين لا تؤطر تطور في العلاقات لكن السبب في ذلك يرجع الى عدم اليقين في(اردوغان)اكثر منه الى عدم اليقين في (ترامب) أن مستقبل العلاقات بين امريكا وتركيا ما يزال غامضاً وربما كان السبب في ذلك عدم وضوح نوايا السياسة الخارجية التركية فأكثر من علامات استفهام بشأن الرئيس الامريكي الحالي (دونالد ترامب) . كانت اقامة شراكة قوية مع تركيا الديمقراطية واضحة في سياسة اوباما في الشرق الاوسط ، حيث كانت الظروف موائمة لمثل هذا المسعى ، لكن المتغيرات الجديدة

حالت دون ذلك ، واليوم تواجه العلاقات الثنائية تحديات لن يكون التغلب عليها مهمة سهلة[57].

2- مشهد التراجع في العلاقات :-

هناك عدة صور ومدخلات لمشهد تدهور العلاقات بين الجانبين والتي من المحتمل ان تؤدي الى تصعيد الخلاف والتوتر بين البلدين، حيث شهدت هذه العلاقات توتراً ملحوظاً خلال الثورة الشعبية التركية لإحباط الإنقلاب العسكري الفاشل في 15 من تموزعام 2016 على الديمقراطية والحكومة المنتخبة في تركيا، هذا التوتر بلغ حد توجيه اتهامات للولايات المتحدة بالضلوع بالانقلاب الفاشل ووقوفها الى جانب المعارض التركي ((فتح الله غولن))(*) الذي تطالب تركيا بتسليمه. وما اسهم في زيادة حدة التوتر بين انقرة وواشنطن مطالبة الاخيرة بتوفير اعلى معايير الديمقراطية في التعامل مع المشتركين في الانقلاب وعدم انتهاك حقوق الانسان والتهديدات الاوربية بأن اعادة عقوبة الاعدام ستغلق الباب امام عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي.

لا تزال تركيا دولة نامية وهي دولة مسلمة تمتد في اوربا واسيا وتنتمي الى منطقة البلقان والقوقاز والشرق الاوسط، وعلى ذلك لاتزال تبحث عن هوية دائمة حيث لاتزال تسعى الى الانضمام الى الاتحاد الاوربي على الرغم من تدهور العلاقات مع الاخيرة . ورداً على التجاهل الاوربي لتركيا فستسعى الاخيرة الى الانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون بديلاً للاتحاد الاوربي، الا ان المبادئ التأسيسية لمنظمة شنغهاي تتطلب من الاعضاء التقيد بمبدأ عدم الانحياز ، وهذا لا يتوافق مع التزامات تركيا في حلف الناتو. الا اذا كانت انقرة مستعدة لأجراء تحول اكبر بكثير في السياسة ، وهو ما قد ينطوي على مشكلة كبيرة لأي ادارة امريكية بما فيها ادارة (ترامب)[58]. ولا يمكن ان نغفل عن قضية تحالف الولايات المتحدة مع الاكراد في شمال العراق وبذلك ربح الاكراد غطاءاً دولياً يُصعب مهمة تركيا التي اصبحت تتشارك مع الاكراد في الغطاء الدولي نفسه حيث ادى هذا التحالف الى تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق دون القدرة على مهاجمته عسكرياً . فضلاً عن ذلك تولدت لدى صانعي القرار السياسي التركي شكوك وانعدام الثقة من خلال امتلاك الادارة الامريكية الكثير من

اوراق الضغط والتأثير في ملفات الدول الاقليمية ، فسعت تركيا للتركيز على اعادة علاقاتها مع الادارة الامريكية الى الطريق الصحيح من اجل عدم خسارة تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، لذلك يعد الدعم الذي تقدمه للحركات الكردية الانفصالية في شمال سوريا ورفض واشنطن الاستجابة للمطالب التركية بتسليم فتح الله غولن المتهم بتدبير محاولة الانقلاب الفاشل أحد أهم اسباب تراجع في العلاقات بين البلدين.

3- مشهد التطور في العلاقات

من المفيد ذكره ان الولايات المتحدة كانت ولازالت تنظر للدور التركي في الشرق الاوسط ما من شأنه ان يحقق لها مزايا عديدة تدور في ما يأتي[59]:-

1-خلق توازن استراتيجي بين تركيا وايران في الشرق الاوسط

2-محاولة الافادة من الدور التركي في تحسين الصورة الامريكية في الشرق الاوسط بعد احتلال الاخيرة للعراق.

3-الاستفادة من احتمالات قيام تركيا بتأدية وظيفة الوسيط بين ايران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقاً. ولهذا يمكن القول بأن دور تركيا في الاستراتيجية الامريكية هو دور ثابت في أطار تحالفهما الاستراتيجي بعيد المدى، ولا يمكن ان يتأثر في حالة حصول توتر في علاقاتهما السياسية لأي سبب من الاسباب ، وذلك لقدرة الطرفين على تجاوز أية خلافات ومواجهة أية تحديات ومخاطر مشتركة. ولن لتركيا مصالح استراتيجية تتمثل في البروز كقوة اقليمية كبرى ، والانضمام الى الاتحاد الاوربي لا تتحقق الا بعلاقاتها مع الولايات المتحدة مما دفعها الى تعزيز علاقاتها مع هذه الفوة العالمية للولوج عبر بوابتها وبقوة الى امكانية لعب دور اقليمي ودولي مؤثر الى حد يرضي الطموحات التركية الجديدة[60]، ولمعرفة تركيا ان الدور الذي تطمح للعبه ، لا يمكن له وفق مفهوم العلاقات الدولية ان يتم بمعزل عن التوافق الامريكي- التركي ، وذلك لانها تدرك ان انهيار علاقاتها مع الولايات المتحدة يعني انهاء صعودها الدولي ،خاصة في مجتمع المنظمات الدولية.

وبشأن قبول طلب تركيا في عضوية الاتحاد الاوربي تحرص تركيا على توطيد علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وذلك للحصول على مساندتها في مساعيها للانضمام الى الاتحاد الاوربي والضغط على الدول الاوربية لتخفيف من حدة معارضتها لعضوية تركيا في الاتحاد.وبالفعل كان هناك تأييد امريكي ودعم لعضوية تركيا في الاتحاد الاوربي خصوصاً بعد زيارة اوباما عام 2009 لتركيا وفي قمة العشرين دعا الرئيس اوباما الاتحاد الاوربي الى قبول تركيا في عضويته[61]، وكان هذا التأييد يكمن خلفه اعتبارات عديدة منها ان توسيع الاتحاد الاوربي بضم دول مثل تركيا يجعله اكثر تعدداً من حيث البنية السياسية والثقافية ويجعله اقل تماكساً امام النفوذ الامريكي وخاصة ان تركيا حليف وثيق للولايات المتحدة.

ومن هنا يمكن القول ان العلاقات الامريكية التركية ستشهد في المستقبل اهتمام اكبر بالشراكة التركية في ترسيخ الامن وتعزيز ونشر القيم الامريكية في بيئتها الاقليمية بالأضافة ان الولايات المتحدة ترى ان مستقبل تركيا يجب ان يكون داخل دائرةالغرب ولا تريد ان تخسر شراكتها الثنائية مع تركيا خصوصاً وطموح تركيا في التحول الى دولة كبرى بحلول عام 2023 الذكرى المائة وطموح لتأسيس الجمهورية . ومن الجدير بالذكر ان اردوغان اعرب عن استعداده للعمل مع ادارة (ترامب) لتنفيذ سياسة امريكية اكثر توجهاً نحو العمل في الشرق الاوسط.

الخاتمة:-

يعد ادراك الاهمية التي يحوزها طرف العلاقة المقابل ، أحد شروط الدخول في علاقة معه ، حيث ات معظم العلاقات قائمة على المصالح المتبادلة فأي طرف يحقق مصلحة واهداف الطرف الاخر يمثل شريكاً حيوياً أو صديقاً مرحلياً او استراتيجياً ، ولا تخرج العلاقات الامريكية- التركية عن هذه المعادلة الادراكية للأهمية التي يمثلها طرف بالنسبة للطرف الاخر وهو ادراك مبني على حقيقة التفاعلات الامريكية – التركية وحاجة الطرفين لبعضهما لتحقيق الاولويات المرسومة في أجندة سياستهما

الخارجية.وتبعاً لما احتواه البحث من محاور ومشاهد فأنها خلصت الى جملة من النتائج يمكن ايجازها كالآتي:

1- ان العلاقات الامريكية – التركية مرت بمراحل متعددة على ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية لكلا البلدين مما ادى الى ان يكون الدور التركي فاعلاً مؤثراً في مسار تطورات الاحداث حولها والى ان تكون مسرحاً للأحداث والتأثيرات في مراحل مختلفة.

2- ان تركيا استطاعت ان تقوم بدور فاعل في منطقة الشرق الاوسط وان تكون حاضرة في العديد من القضايا كدولة محورية واقليمية مهمة لا يمكن الاستغناء عنها من قبل الولايات المتحدة بسبب تأثيرها على السلم والامن في هذه المنطقة.

3- ان تركيا سعت الى اتباع سياسة خارجية مستقلة نسبياً عن الولايات المتحدة في اطار توجهاتها الجديدة نحو بناء مكانة دولية مهمة في هيكل النظام الدولي والتحول من دولة اقليمية الى دولة كبرى في ظل استراتيجية شاملة.

4- شهدت تركيا في علاقاتها تطوراً وتقدماً مع كل من روسيا الاتحادية والصين وايران وغيرها من الدول الاخرى على الرغم من معارضة الولايات المتحدة لمثل هذا التقارب وهذا ما اتضح من موقفها من البرنامج النووي الايراني

5- بعد احداث 11 ايلول زاد الادراك الامريكي لأهمية تركيا وبالأخص بعد وصول حزب العدالة والتنمية وتطلعاته في ايجاد مكانة اقليمية ودولية جديدة لتركيا على الرغم من القضايا التي كانت محل خلاف وتوتر في العلاقات بين البلدين كالقضية الكردية والقبرصية وتباين موقف كلا البلدين من الازمة السورية والموقف الامريكي الاخير من الانقلاب العسكري الفاشل على حكومة (اردوغان).

إلا ان العلاقات بين الجانبين استمرت بالتفاعلات السياسية والاستراتيجية بالأخص مع التصورات للإدارة الامريكية الجديدة (دونالد ترامب) ازاء دور تركيا الحليف الاستراتيجي القديم للولايات المتحدة.

الهوامش

[1] اريكزوركر ،تاريخ تركيا الحديث ، ترجمة : عبد اللطيف الحارس،دار المدار الاسلامي ، ط 1، يناير،2013، ص 486.

[2] محمد ياس خضير الغريري ، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوربي(1993–2010) ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط 1، تشرين الاول، 2010 ، ص 470.

[3] اريك زوركر مصدر سبق ذكره ،ص 470.

[4] المصدر نفسه ،ص 471.

[5] علي حسين باكير،تركيا ،الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمد عبد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات ،الدار العربية للعلوم، ناشرون،بيروت/الدوحة،ط 1, 2010،ص 220.

[6] سعد مجيد السعيدي ، العرب والعثمنة الجديدة ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات ،بغداد، ط 1, 2013.ص 155.

[7] علي حسين باكير ، مصدر سبق ذكره ، 225.

[8] عقيل سعيد محفوظ، تركيا والغرب ، المفاضلة بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة ،مركز الامارات للدراسات والبحوث ،ابوظبي ، ط 1 , 2013،ص 178.

[9] المصدر نفسه، ص 180

[10] سعيد مجيد السعيدي، مصدر سبق ذكره،ص 157.

[11] عبير محمد عاطف الغندور، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، دراسة استراتيجية ،مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد 3, 2011 ،ص 95.

[12] عمر حمد أمين نور الدين ، السياسة الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، التغيير والتحديات ، عمان ،دار الشروق، 2012، ص 68.

[13] فرانسيس فوكاياما ، بناء الدولة :النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين ،ترجمة :مجاب الامام ،المملكة العربية السعودية ، العبيكان للنشر، ط 1, 2007،ص 168–169.

[14] احمد داود اوغلو ، مصدر سبق ذكره ، ص 211.

[15] عمار مرعي الحسن ، عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، بغداد ،دار الكتب العلمية ،ط 1, 2014،ص 112–113.

[16] بشير عبد الفتاح ، العلاقات الامريكية التركية ، السياسة الدولية ، العدد 198 ، اكتوبر، 2013و ص 120.

[17] جانيس جيري تيري، السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط ،دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخارجية ، ترجمة : أحسان البستاني ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1, 2006 ، ص 55–74.

[18] مصدر نفسه ، ص 76.

[19] برناد لويس ، ترجمة :قاسم عبده قاسم ، وسامية محمد، ظهور تركيا الحديثة، القاهرة ، المركز القومي للترجمة، ط 1, 2016، ص 365.

[20] المصدر نفسه،ص 433.

[21] نظام ماردیني ، تركيا والاكراد بعد انتخابات 2007، مجلة شؤون الاوسط ، العدد 127، خريف ، 2007 ،ص 209.

[22] محمود محارب، اسرائيل وتركيا والدول العربية ، الدور والمكانة وسط النفوذ والتحالفات في تركيا والعرب،ص 738.

[23] محمود نور الدين ، تركيا والاتحاد الاوربي ،مسألة الهوية والرهان والشرق الاوسط ،مجلة شؤون الاوسط ، العدد 116، خريف 2004، ص 67.

[24] بشير عبد الفتاح ،العلاقات الامريكية التركية في الشرق الاوسط:دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخارجية،ترجمة:احسان البستاني ،بيروت الدار العربية للعلوم ،ناشرون ،ط 1, 2006،ص 55–74.

[25] علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره ،ص 26.

[26] جراهام اي فوللر، النموذج الاستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال ، التقرير الاعتيادي، العدد الثالث، مركز البيان للبحوث والدراسات ،2010،ص 463–465.

[*] هذه المعاهدة تفرض على جميع الاعضاء في الحلف تقديم جميع اشكال المساعدة لية دولة تواجه عدواناً خارجياً .أنظر خليل العاني ، كركوك ، مدينة على حافة الانفجار ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 169, 2007، ص 151.

[27] لقمان عمر محمود النعيمي ، تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة : دراسة في تطور العلاقات التركية الامريكية بعد الحرب الباردة (1991–2007) ، الموصل ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، ط 1, 2009، ص 63.

[*] وهي القوة الدولية للمساندة والامن تعمل تحت مظلة الناتو في افغانستان انظر: محمود سالم السامرائي ، المساومة في السياسة الخارجية التركية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 13، شتاء 2007، ص 93.

[28] لقمان عمر محمود، مصدر سبق ذكره ، ص 59–60.

[29] عمار مرعي الحسن، مصدر سبق ذكره ،ص 79–80

[30] ستار الدليمي ، البرنامج النووي الايراني واشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة، مجلة العلوم السياسية ،العدد 30، كانون الثاني ،2000 ،ص 136.

[31] احمد نوري النعيمي ،مشروع البرنامج النووي الايراني، مجلة العلوم السياسية ،العدد 42، كانون الثاني ،حزيران،2011،ص 37.

[32] شفيق المصري ،اسلحة الدمار الشامل بين القانون والممارسة والمثال الايراني، مجلة شؤون الاوسط ،العدد 117،شتاء 2005 ،ص 41.

[33] محمد نور الدين، تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية الى ايران، مجلة شؤون الاوسط ،العدد 136،صيف 2010،ص 58.

[34] لقمان عمر محمود النعيمي ، تركيا والثورات العربية:تونس ،مصر وليبيا ،دراسات اقليمية ،العدد 33، المجلد 10، مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل ، 2014، ص 31.

[35] جايمسلاروكو، الولايات المتحدة والثورات العربية ،مجلة شؤون الاوسط ،العدد 138 ، بيروت ،مركزالدراسات الاستراتيجة ,2011، ص 59.

[36] محمد نور الدين ،تركيا وسورية نهاية العمق الاستراتيجي ،مجلة شؤون الاوسط ، العدد 139، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،2012، ص 64.

[37] وحدة تحليل السياسات ، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،بيروت ،ابريل ، 2012، ص 29.

[38] محمد نور الدين تركيا وسورية نهاية العمق الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره ، ص 65.

[39] عقيل محفوظ، سورية وتركيا :نقطة تحول ام رهان تاريخي ،دراسات واوراق بحثية ،المركز العربيللابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، يناير ، 2012، ص 65.

[40] مروة وحيد ، الموقف التركي والخليجي من الازمة السورية ، اوراق الشرق الاوسط ، العدد 58، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ،القاهرة ،2013،ص 52.

[41] عقيل محفوظ ، مصدر سبق ذكره ، ص 70.

[42] www. Turkishpress.co

[43] اريك زوركر ، مصدر سبق ذكره ، ص 150.

[44] برنارد لويس، مصدر سبق كره، ص 359.

[45] علاء عبد الحفيظ محمد، النسق العقيدي لرجب طيب اردوغان ،مجلة رؤى استراتيجية ، العدد 3، يوليو 2013،ص 123.

[46] خليل العاني، مصدر سبق ذكره ، ص 153.

[47] عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية ، الاستمرارية ، التغيير ، مركز الامارات للدراسات و البحوث والترجمة، ابو ظبي،2013 ص 243–244.

[48] احمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية التركية (الواقع والمستقبل) مجلة العلوم السياسية العدد 29 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، تشرين الاول ، 2004، ص 34–35.

[49] ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات، القاهرة ،مركز الاهرام للنشر والتوزيع ،ط 1, 2012،ص 228–229.

[50] مصطفى البيار، العامل الكردي في السياسة التركية، مجلة السياسة الدولية العدد 169، يوليو 2007، ص 193.

[51] احمد نوري النعيمي ، مصدر سبق كره ، ص 42.

[52] اوستيفنلارابي، تركيا تعيد اكتشاف الشرق الاوسط، ترجمة:سميرة ابراهيم ، دراسات مترجمة ،مركز الدراسات الدولية،العدد 138, 2010،ص 15–16.

[53] احمد داود اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص 205–206.

[54] صقر ابو فخر،قبرص والصحراء الغربية مشكلتان على تخوم تركيا،مجلة شؤون الاوسط، العدد 132، ربيع ،2009،ص 84.

[55] علاء عبد الحفيظ، مصدر سبق ذكره ، ص 57.

[56] ممدوح عبد المنعم ، تركيا والدور الجديد، مجلة رؤوى استراتيجية ، العدد 8, 2016،ص 57.

[57] عبير محمد عاطف الغندور ، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، دراسة استراتيجية ، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد 3, 2011، ص 35.

[*] حيث يقيم في ولاية بنسلفانيا الامريكية والذي اعتبر سبب كافٍ لأثارة الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة حيث شكلت مطالب واشنطن لأنقرة بإبراز الدليل على ضلوع فتح الله غولن بالانقلاب التركي الفاشل مثار استهجان واستغراب لدى السلطات التركية.انظر: تركيا والانقلاب الفاشل، على الموقع الالكتروني www.turksh.com

[58] خلود محمد خميس ، مستقبل العلاقات العراقية التركية بعد الانسحاب الامريكي ، مجلة رؤية ، العدد 4، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2011، ص 153.

[59] احمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ،ص 55.

[60] بيل بارك ، سياسة تركيا تجاه شمال العراق ، المشكلات والافاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث ،دبي ، 2009، ص 109.

[61] عمار مرعي الحسن ، مصدر سبق ذكره ،ص 54. انظر كذلك : تركيا والاكراد العراقيين ، تنازع ام تعاون ، تقرير الشرق الاوسط لمجموعات الازمات ، رقم 81 , 13 نوفمبر ، 2008، ص 6.